منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية
Media and Economic Research Forum

(نشرة اقتصادية دورية)

(العدد 153)

تصدر عن منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية

النفط

- كلف وزير النفط والمعادن سعيد الشماسي، نائب المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعادن، هاني صالح محسن العشلة، بالقيام بمهام وصلاحيات المدير العام التنفيذي للشركة، مع إيقاف المدير السابق عادل الحمادي وإحالته للتحقيق، بعد أسابيع من تكليفه،

وجاء القرار بعد رفض الوزير سعيد الشماسي، قبل أيام، توجيهات رئيس الوزراء القاضية بإيقاف الحمادي، على أن تلك التوجيهات تتعارض مع مقررات اجتماع مجلس القيادة الرئاسي الذي أُقر بالإجماع.

- كشفت السلطة المحلية بمحافظة حضرموت، عن وجود خط أنبوب نفط كبير غير قانوني يمتد من خزانات النفط بميناء الضبة إلى مصفاة بدائية في أحد الأحواش القريبة من محطة الريان، فيما أعلنت مختلف الأطراف تنصلها من مسؤوليتها عن هذا الأنبوب، أو معرفتها به.

النقل

- مكاتب النقل البري في عدن تعلن عن توجهها لتنفيذ إضراب شامل وإيقاف كافة الرحلات البرية، في حال لم يتم تصحيح أوضاعها بعد قيام حملة أمنية كبيرة باقتحام مقراتها قبل إغلاقها واحتجاز موظفيها تحت ذريعة فرض جبايات "سياحية" بنسبة 1% عن كل تذكرة، مؤكدةً أنها تتبع وزارة النقل وليس وزارة السياحة

- شركات النقل الجماعي البري بين حضرموت و السعودية تقر رفع أسعار تذاكر السفر من 250 إلى 350 ريالاً سعودياً، ما أثار استنكار العديد من المسافرين لأداء مناسك العمرة، مطالبين الجهات الرسمية المختصة بالتدخل وإلغاء القرار

الكهرباء

- أعلنت المؤسسة العامة للكهرباء في عدن، خروج كامل لمنظومة الكهرباء وانقطاع كلي للتيار نتيجة قطع الخط الدولي في محافظة أبين القريبة، ومنع وصول ناقلات النفط الخام اللازمة لتشغيل المحطة التي تعتمد على النفط الخام لتشغيلها.

- أعلنت المؤسسة العامة لكهرباء ساحل حضرموت، عن زيادة ساعات انقطاع الكهرباء حيث برنامج التشغيل في فترة النهار سيكون ساعتين تشغيل مقابل أربع ساعات انقطاع بينما سيتم التشغيل في المساء ساعتين مقابل ثلاث ساعات انقطاع، وأرجعت السبب إلى التقطع المتزايد من قبل حلف مخيم الهضبة لقواطر الوقود.
- عدن .. وزارة الكهرباء تدرس رفع تعرفة الكهرباء لفئة التجاري وكبار المستهلكين في مناطق الحكومة، من 150 ريالاً إلى 250 ريالاً للكيلو وات الواحد، وسط ارتفاع تكاليف الوقود وانهيار العملة المحلية

الشحن البحري

- كشف مركز المعلومات البحرية المشترك "gcaptain" عن نجاح العديد من السفن التابعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في عبور البحر الأحمر منذ سريان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس الأسبوع الماضي، وأفاد أن جماعة الحوثي لم تستهدف أي سفينة تجارية منذ 2 ديسمبر 2024 ، على الرغم من أن المخاطر في المنطقة لا تزال مرتفعة.

- توقع موقع لويدز ليست البريطاني لأخبار الشحن بأن تؤدي عودة السفن إلى البحر الأحمر إلى انخفاض أسعار الحاويات بنسبة60% - 70% في النصف الأول من عام 2025 ، مما سيدفع الأسعار الفورية إلى مستويات "الخسارة" للشركات بحلول نهاية هذا العام.

أكد وزير النقل عبدالسلام حُميد، عزم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة على رفع كفاءة واستعداد الموانئ اليمنية في المناطق المحررة لاستقبال كافة السلع المستوردة من الخارج، والتعامل مع تداعيات الهجمات الإرهابية التي تنفذها مليشيات الحوثي على خطوط الملاحة الدولية.

الصرافة

أعلن البنك المركزي اليمني، عن نتائج المزاد رقم (2-2025) لبيع عملة أجنبية، حيث باع 14 مليون و 739 ألف دولار بسعر 2151 ريالا للدولار من أصل ثلاثين مليون دولار تم طرحها في المزاد، في محاولة للتأثير في سعر الصرف وكبح جماح الانهيار.

نقابة الصرافين الجنوبيين تدعو للإضراب الشامل بكافة المرافق الحكومية بسبب الهبوط المستمر في قيمة العملة، حيث وصل سعر الدولار الواحد إلى 2200 ريال

الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب يعلن أنه سيتم الانتقال إلى مرحلة أكثر ضغطاً وتأثيراً على الحكومة وهي مرحلة إغلاق المرافق الإيرادية ومنع إيصالها لـ"الحكومة الفاسدة"، وسط تدهور الأوضاع المعيشية وانهيار قيمة العملة المحلية وغلاء الأسعار، وفق بيان حصل بقش على نسخة منه.

أسعار المشتقات النفطية - 2 فبراير 2025

سعة الجالون 20 لتر (ر.ي)

المدينة	البنزين	الديزل
صنعاء	9,500	9,500
عدن	31,300	33,300
مأرب	8,000	26,000
تعز	28,000	32,000
المكلا	30,000	29,000
سيئون	25,600	31,600

أسعار النفط الخام العالمي

خام برنت
سعر البرميل
77.43 دولار

الخام الأمريكي
سعر البرميل
73.47 دولار

متوسط أسعار الذهب

جنيه الذهب

المدينة	شراء	بيع
صنعاء	324,000 ريال	328,000 ريال
عدن	1,356,000 ريال	1,380,000 ريال

جرام عيار 21

المدينة	شراء	بيع
صنعاء	40,500 ريال	42,600 ريال
عدن	169,000 ريال	179,000 ريال

الذهب في الأسواق الدولية

في المعاملات الفورية
2742.37 دولار للأونصة

في العقود الأمريكية الآجلة
2746.70 دولار للأونصة

(أونصة الذهب عالمياً = 31.1 جرام)

تحليلات

الصراع يحتدم في الملف النفطي

قرار وزير النفط والمعادن سعيد الشماسي بتكليف هاني صالح محسن العشلة بمهام المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعادن، مع إيقاف المدير السابق عادل الحمادي وإحالته للتحقيق، يكشف عن وجود صراع داخلي بين مؤسسات الحكومة، وبخاصة بين رئيس الوزراء ومجلس القيادة الرئاسي.

يبدو أن القرار جاء كمحاولة لنزع فتيل التوتر المتصاعد بين رئيس الوزراء من جهة ورئيس مجلس القيادة من جهة أخرى، والذي يؤثر سلبًا على الاستقرار المؤسسي داخل الحكومة الشرعية وسيكون اثره واضحا على الاداء الحكومي، حيث يؤدي إلى تعطل في اتخاذ القرارات وتدهور فعالية الأداء المؤسسين، في الوقت الذي يحتاج فيه اليمن إلى استقرار سياسي وإداري لتحسين الخدمات وتجاوز الأزمة الاقتصادية، يُعزز هذا النوع من الصراع بيئة من التوتر والارتباك، مما يعوق الإصلاحات ويزيد من تعقيد إدارة الملفات الحيوية، مثل قطاع النفط والمعادن.

ما تم الكشف عنه من مد أنبوب سري من خزانات النفط في ميناء الضبة لا تخرج عن إطار الصراع في هذا الجانب بين مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة من جهة أخرى والسلطة المحلية التي تحاول تعظيم مكاسبها من هذا الصراع.

تأثر صناعة النقل البري

تشير التطورات الأخيرة في عدن وحضرموت إلى تحول كبير في صناعة النقل البري، حيث ظهرت تحديات قانونية وتنظيمية تؤثر بشكل مباشر على الشركات المعنية والنقل الجماعي. في هذا السياق، يمكن تحليل الأحداث الأخيرة من عدة جوانب اقتصادية تؤثر على قطاع النقل، وهي:

1- تأثير فرض الرسوم السياحية على قطاع النقل البري

قرار فرض جبايات على شركات النقل البري يمثل عبئًا إضافيًا على الشركات، التي قد تجد صعوبة في الامتثال للقرار دون التأثير على أسعار خدماتها أو تراجع في الإقبال على السفر. ولأن شركات النقل تابعة لوزارة النقل وليس وزارة السياحة، فإن هذه الرسوم قد تشكل تناقضًا في الإجراءات التنظيمية بين الجهات الحكومية، مما يعقد عملية التطبيق ويزيد من الضغوط على الشركات التي تشكو من تراكم الأعباء المالية.

2- تداعيات الحملة الأمنية على مكاتب النقل

إطلاق الحملة الأمنية الأخيرة ضد مكاتب النقل في عدن، التي أسفرت عن اقتحام مقراتها واحتجاز موظفيها تحت ذريعة فرض "الجبايات السياحية"، يزيد من تفاقم الأزمة. إن هذه الإجراءات تمثل إضرارًا مباشرًا بسمعة القطاع، حيث أن الحملة الأمنية خلقت بيئة غير مستقرة قد تدفع الشركات إلى الإضراب أو تعليق خدماتها، مما يساهم في تعطيل حركة النقل بين المدن ويزيد من الضغط على المواطنين الذين يعتمدون على هذه الشركات في التنقل.

وتعكس هذه الحملة أيضًا عدم التنسيق بين السلطات المحلية ووزارة النقل، مما يخلق توترات داخلية قد تؤثر سلبًا على بيئة الأعمال في عدن. إذا استمرت هذه الحملات بدون تصحيح للأوضاع أو تسوية قانونية، فقد يشهد القطاع مزيدًا من الاضطرابات والتعطيلات.

3- زيادة أسعار تذاكر السفر بين حضرموت والسعودية

من ناحية أخرى، أعلنت شركات النقل الجماعي البري بين حضرموت والسعودية عن رفع أسعار تذاكر السفر من 250 إلى 350 ريالاً سعوديًا. هذا القرار، الذي جاء مفاجئًا للمسافرين وخاصةً أولئك الذين يسافرون لأداء مناسك العمرة، أثار استنكارًا واسعًا بين المسافرين.

زيادة الأسعار قد تكون ناتجة عن ارتفاع التكاليف التشغيلية بسبب التضخم وارتفاع أسعار الوقود، لكن مثل هذه الزيادة قد تضر بالطلب على خدمات النقل، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب في اليمن. كما أن هذا القرار يعكس عدم استقرار في قطاع النقل البري، حيث قد ترد بعض شركات النقل بمزيد من الزيادات أو توقف الخدمات إذا استمرت الضغوط الاقتصادية.

4- تداعيات الإضراب الشامل على القطاع والاقتصاد المحلي

في حال نفذت مكاتب النقل البري إضرابًا شاملًا، فإن ذلك سيؤثر بشكل كبير على حركة النقل في عدن وحضرموت، وسيعطل التنقلات اليومية التي يعتمد عليها العديد من المواطنين، بما في ذلك السفر إلى المملكة العربية السعودية لأغراض العمرة والعمل. الإضراب سيؤدي إلى تراجع الإيرادات للمكاتب والشركات العاملة في القطاع، وسيزيد من التوترات بين المواطنين والسلطات المحلية، خاصة في ظل تراجع الثقة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية.

الإضراب قد يضغط أيضًا على الاقتصاد المحلي، حيث سيؤثر على سلاسل الإمداد التجارية من خلال تعطيل حركة البضائع، ويزيد من معاناة القطاع السياحي الذي يعتمد على حركة التنقل بين المدن، إضافة إلى تأثيره على قطاعي التعليم والعمل، إذ يصعب التنقل بين المناطق في ظل توقف النقل البري.

القطاع البري في اليمن، الذي يعاني بالفعل من تحديات اقتصادية ضخمة، يواجه الآن ضغطًا إضافيًا نتيجة لزيادة التكاليف فرض الرسو م غير المنسقة، والحملات الأمنية، وارتفاع أسعار تذاكر السفر. إذا استمرت هذه العوامل في التراكم دون إيجاد حلول عملية، فقد يؤدي ذلك إلى حالة من التدهور في القطاع، مما يضر بالمواطنين في المقا م الأول، ويهدد استقرار القطاع بشكل عا م.

دلالات الفشل في الكهرباء

- تعكس الأزمات المتكررة في قطاع الكهرباء في عدن وحضرموت فشلاً واضحًا للحكومة في توفير خدمة أساسية مثل الكهرباء، والتي تعد من العوامل الرئيسية في استقرار الحياة اليومية للمواطنين. انقطاع الكهرباء المستمر نتيجة لقطع خطوط النقل واحتجاز شحنات الوقود اللازمة لتشغيل المحطات يبرز عمق الأزمة في قطاع الخدمات العامة في المحافظات المحررة، وهو ما يزيد من معاناة المواطنين.

- الأزمة الكهربائية ليست مجرد مشكلة تقنية أو لوجستية، بل هي عامل رئيسي في تأجيج الاحتجاجات والاضطرابات السياسية والأمنية في هذه المناطق. فمع تزايد سخط المواطنين على الحكومة بسبب تدهور الخدمات، يُحتمل أن تتزايد حالات العنف والاحتجاجات الشعبية، مما يعمق الانقسامات السياسية بين الحكومة والمجتمع المحلي.

- بالتالي، يظهر فشل الحكومة في إدارة قطاع الكهرباء كأحد العوامل التي قد تؤدي إلى عد م الاستقرار في المحافظات المحررة، مما يعزز من فرص استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية، ويزيد من الضغط على الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية.

- وظهر جليا الفشل من خلال ارتفاع مخصصات دعم تشغيل الكهرباء سواء من المنحة السعودية او من حصة الحكومة من مبيعات شركة صافر والتي تم تخصيصها على شكل شحنات نفط خا م لمحطة الكهرباء في عدن، ولكن رغم هذه الزيادات، ارتفعت في المقابل عدد ساعات الانطفاءات ما يعكس خللا عميقا وجوهريا في طريقة إدارة الحكومة لهذا الملف.

فشل السياسة النقدية

- تُظهر الأحداث الأخيرة، بما في ذلك نتائج المزاد رقم (2-2025) التي أظهرت بيع 14.7 مليون دولار بسعر 2151 ريالاً للدولار، فشل الحكومة اليمنية في معالجة الانهيار المستمر للعملة المحلية. على الرغم من محاولات البنك المركزي للسيطرة على سعر الصرف عبر مزادات بيع العملة الأجنبية، إلا أن هذه الإجراءات لم تُحدث فارقًا ملحوظًا في السوق، حيث واصل الدولار ارتفاعه ليصل إلى 2200 ريال، وهو ما يسلط الضوء على عجز السياسة النقدية في التصدي للأزمة الاقتصادية.

- دعوات نقابة الصرافين الجنوبيين للإضراب الشامل في كافة المرافق الحكومية، إلى جانب تهديدات الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب بإغلاق المرافق الإيرادية، تؤكد على أن الحكومة لم تتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الضروري لاستعادة الثقة في العملة الوطنية. وبدلاً من تعزيز الاستقرار، أصبحت هذه الأزمات الاقتصادية تمثل ضغطًا إضافيًا على المواطنين، مما يزيد من الاحتقان الشعبي ويعزز من حالة اللامبالاة تجاه السياسات الحكومية.

- من الواضح أن السياسة النقدية للحكومة تفتقر إلى التنسيق الفعّال والتخطيط طويل الأمد، مما أدى إلى تدهور الثقة في العملة المحلية وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية. هذا الفشل يعكس عدم قدرة الحكومة على إيجاد حلول ملموسة للأزمة الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الوضع المعيشي في ظل غلاء الأسعار والانهيار المستمر للعملة.